وكفو الذي كعطشان وما وافقه على فعلان وفعل الذي كالاعجاز جمع عجز
وهو ما ليس حركته ضمة وضع غير ثابت كفرح واشر وبطر فهذا اسم فاعل
دالة كونه على فعل بفتح العين وكسر العين بدليل قوله وكافعلت بضم العين
فلذ فعيل كظريف وشريف والفعل بالسكون كضخم وشهم وفعل وفعل بفتح
كحسن وبطل وهو قليل وافعل مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي قليل
فيه أيضا كاغضب واحمر وضخ فاعل مبتدأ وجملة اتصف خبره والرابط
المجرور بالباء وفعل فاعل اتصف ومعمولا حال من فعل وذلك كفعيل نحو
عف فهو عفيف وافعل نحو شاب فهو اشيب وفعل نحو شاخ فهو شيخ
وفيعل نحو كاس فهو كيس وهذه الثلاثة منه رحمه الله

وصيغة الثلاث كالمضارع * مع ضم ميم ثم كسر رابع

أي واسم فاعل غير ذي الثلاث وهو ما زاد عليها كمضارعه في الزنة
جاء ذا البيت بالاتيان بايسر ما عليه في مضارعه وعوض عن حرف المضارعة
مكانه ميم مضمومة وكونها في مكان حرف المضارعة لا يغني من الظهور مقول
الخلاصة بواو ضم ثم كسر رابعه نحو واصل فهو مواصل وقول الخلاصة
متلو الاخير احسن لانه لا فرق بين ان يكون رابعا كما مثل او خامسا نحو متدحرج
ومستخرج وان حمل كلامه على الرابع باعتبار ما بعد الميم خرج نحو مواصل وقوله
والخلاصة انه لا فرق بين ان يكون في المضارع مكسورا كمواصل او مفتوحا كالمتدحرج
واعلم انه لا فرق بين ان يكون الكسر ملفوظا به كما مر او مقدرا نحو مستفيد ومختر

وان فتحت ما اسم بالطرفه و * كالذي من زيد مفعول خذوا

أي وان فتحت الرابع وقوله الذي اسم مفعول محذوف مفعول الفعل والمبتدأ
وهو او خبر وذو كالذي مبتدأ على تقدير مضاف واسم مفعول ذي كالذي وزنه
مفعول نحو والجملة خبر المبتدأ والرابط محذوف أي نحو اله ومنه مبيع ومقول
ومعز ومرمي الا انها غيرت لما يأتي في التصريف ان شاء الله تعالى

وناب عما قيد بطل وبعل * كذلك الفعل بمعنى المحمل

أي ناب عن هذا الوزن الثلاثي مفعول من الثلاثي نيابة مقصورة
على النقل وان كثر ذلك في فعيل وان لا القياس يقتصر على قبيلة
الكثرة وعدم مخالفة مقتضى القياس والمثال مفقود لعدم الجريان

في التذكير

في التذكير والتأنيث على مقتضى القياس فلا يقال فعلى وهو بكسر فهو كقتيل
بمعنى مذبوح والثاني وهو فعل بفتحتين نحو قبض بمعنى مقبوض والثالثة وهو
فعيل نحو قتيل وجريح وكان حقه ان ينبه على اشتراك المذكر والمؤنث
فيه وعدم اختلافه فيهما المنبه عليه في الخلاصة في الحال وانما لم يمنع
من فعيل صرف مع انه وصف معدول أي عدل اليه عن مفعول لوجهين
احدهما ان العدل على قسمين عدل على سبيل التعريج وهو الموجب لمنع الصرف
كثلاث وعدل على سبيل الاستغناء بالمعدول اليه عن المعدول عنه
وهذا لا يعتبر في المنع وهو الثابت هنا وثانيهما ان الموجب للمنع هو
الذي يبقى معه المعنى واما ما يتغير معه المعنى فلا يمنع كما هنا فان فعيلا
ابلغ من مفعول ولذلك لا تقول فيمن جرح جرحا خفيفا جريح وانما تقول
مجروح ومعنى منصوب على اسقاط الخافض أي انما ينوب ما ذكر عن مفعول
في المعنى وهو الدلالة على المفعول لا في العمل فلا يقال مررت برجل كحيل
عينه واقتيل ابوه فاما كان عقعقو في اجازته ذلك ويحتاج الى سماع

ولا تصغ من متعد مشبهه * وصيغة للثلاثي جهة

لا تصاغ الصفة المشبهة من المتعدي لان المتعدي يقتضي العلاج والحدوث
وذلك مناف لما تدل عليه الصفة المشبهة والمنع مقيد بما اذا لم
ينزل المتعدي منزلة القاصر فان صيغت منه كالجاه الرحيم وكثير
مبنيا على تقدير مضاف أي وصف الكثير وذلك امثلة المبالغة عليها
والثلاثي مبتدأ ثان وجهة خبره والجملة خبر الاول والرابط المجرور باللام
والمعنى ان الوصف المراد منه المبالغة على الكثير الثلاثي أي مصدره
جهة لاشتقاقه فلا يشتق الا منه الثلاثي اذا اطلق انصرف للمجرد وهو
المراد وشذ بناؤها من ادرك ومعطاء من اعطى ونذير من انذر والسميع من اسمع
ونذير معاز مع **التأنيث** أي هذا باب ابنية الصفات لان علامتيه
تأتي كل منهما التمييز صفة المؤنث عن المذكر **علامة التأنيث تاء او الف**
علامة التأنيث أي في الاسم المتمكن واما المبني ما فيه لا يعقلون علامة
تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسرة في انت والنون
في هن ونحو ذلك وفي قوله تاء تصحيح لمذهب البصريين من ان التاء

Copyright © King Saud University